

الأمانة العلمية عند العلماء المسلمين

Muslim scholars' scientific deontology

د. حمزة العايش*

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة، الجزائر، Khamzalaiche@yahoo.com

تاريخ القبول: 2019/01/06

تاريخ الاستلام: 2018/07/23

الملخص:

في هذا المقال سوف تكون لنا عودة إلى تاريخ الأمانة العلمية عند العلماء المسلمين، كيف كان العلماء يوثقون مصادرهم وكيف كانوا يتحرون الدقة في رد الاقتباسات إلى أصحابها، حتى وإن كانوا من أشرس من خصومهم أو من المخالفين لهم في آرائهم ومعتقداتهم، كما سأحدث عن ظاهرة الانتحال أو السرقة الفكرية (الأدبية والعلمية) التي ابتلي بها بعض الناس في العصور القديمة، وذلك من خلال السطو على مجهودات غيرهم ونسبتها لأنفسهم، لعدة أسباب سوف أشير إلى أهمها مستدلاً بنصوص من التراث الإسلامي.

الكلمات المفتاحية: الأمانة العلمية؛ علماء الاسلام؛ السرقات الفكرية؛ الانتحال.

Abstract:

In this article we will have a return to the history of the scientific honesty of the Muslim scholars, how the scientists documented their sources and how they were accurate in the response to quotations to the owners even they were fiercer than their opponents or the violators in their opinions and beliefs, and I will talk about the phenomenon of plagiarism or The intellectual theft that plagued some people in ancient times by robbing the efforts of others and attributed them to themselves for several reasons will refer to the most important texts drawn from the Islamic heritage.

Key word: Scientific honesty; plagiarism; intellectual theft .

* المؤلف المرسل

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين القائل في كتابه الكريم: ﴿فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَنْزَعُ عَنْهُ إِفْكًا وَإِلَافًا وَمَا يُنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾⁽¹⁾، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بلغ رسالة ربي كما وجب بلا زيادة أو نقصان، ولم ينسب إليه شيء من الدين: ﴿وَمَا أَدْرِ مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾⁽²⁾ وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واقتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد.

يمثل المقال عودة إلى تاريخ الأمانة العلمية عند العلماء المسلمين، والأمانة بمفهومها العام هي أهم ما ينشد في المسلم وأهم ما يلحق منذ نعومة أظفاره. وذلك لتواتر الأدلة والنصوص الدينية من الكتاب والسنة على ضرورة حفظ الأمانة وصونها وردّها إلى أصحابها دون تغيير أو تزيف أو إنقاص، وكذلك لتوافق حفظها مع النزعة الإنسانية الخيرة. فالأمانة العلمية لدى العالم والباحث المسلم تنضوي تحت المفهوم العام للأمانة التي كلف الإنسان بحملها وتحملها مصداقا لقول الله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾⁽³⁾ وإلى جانب هذا الخطاب القرآني العام... جاءت الآيات الحاثّة على وجوب حفظ الأمانة وردّها إلى أهلها ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽⁴⁾ وقوله جل وعلا: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ﴾⁽⁵⁾، ولم تخلو الأحاديث النبوية من الدعوة والحث على صون الأمانة قولاً كانت أو عينا، وجاء التشديد على خيانتها والانتقاص منها، يقول عليه الصلاة والسلام:

(1) سورة الرعد: الآية 17

(2) سورة الأحقاف: الآية 9

(3) سورة الأحزاب: الآية 72.

(4) سورة النساء: الآية 58.

(5) سورة المؤمنون: الآية 8.

"أدّ الأمانة إلى من ائتمنك"⁽¹⁾ وقوله: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"⁽²⁾

1_ ظاهرة السرقة الفكرية في التراث العربي:

بعددنا إلى الأمانة العلمية عند العلماء المسلمين نجدهم قد شددوا على هذا العنصر من البحث وجعلها من أخلاقيات طلب العلم وضوابطه واعتبروا كل خائن لهذه الأمانة منتحلاً متعدياً على الحقوق الفكرية لصاحب العلم لا يختلف جرمه عن سرق أموالاً أو متاعاً. وقبل التعرض لظاهرة السرقة الفكرية في التراث العربي يجب التفريق بين مصطلحين، أولهما الانتحال: وهو أن يسطو شخص على كتاب شخص آخر وينسبه لنفسه كله أو جله أو بعضه دون وجه حق وهو ما يسمى أحياناً بالسرقة الأدبية أو السرقة الفكرية، أما النحلة فهي الطريق العكسي أي أن يقوم شخص ما بتأليف عمل فكري وينسبه إلى آخر، برضائه أو بدون رضائه⁽³⁾.

ولا نستغرب إذا علمنا أنه قد أفردت مؤلفات في فضح المنتحلين الذين لم يخلو منهم عصر، فهذا العالم الجليل جلال الدين السيوطي (911هـ) يؤلف رسالة لطيفة أسماها "البارق في قطع يد السارق" تندرج هذه الرسالة تحت كتب الحماية الفكرية — كما يصطلح عليه في عصرنا — وقد قسم فيه السراق ثلاثة أقسام وهم: سراق الحديث، وسراق التصانيف، وسراق الشعر. وقد كان تأليف هذا الكتاب بعد سرقة تعرضت لها أربعة من مصنفاته كما ذكر فيه مبهماً اسم السارق⁽⁴⁾.

(1) مسند الإمام، أحمد بن حنبل (241)، تج. شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤ. الرسالة، بيروت، 1998م، 150/24

(2) صحيح مسلم، (الإيمان)، (باب حال من رغب عن أبيه وهو يعلم)، رقم 112، 79/1.

(3) الكتب والمكتبات في العصور الوسطى، شعبان عبد العزيز خليفة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط3، 2003م، ص141.

(4) البارق في قطع يد السارق جلال الدين السيوطي (911)، تحقيق عبد الحليم الأنيس، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ط2، 2016م، ص11.

وله أيضا مؤلف آخر كتبه لنفس الغرض أسماه "الفارق بين المصنف والسارق" ومن جملة ما جاء فيه قوله "وأغار _أي السارق_ على عدة كتب لنا أقمنا في جمعها سنين، وتبعنا الأصول القديمة وما أنا على ذلك بضنين، وعمد إلى كتابي "المعجزات" و"الخصائص" المطول والمختصر، فسرق جميع ما فيها بعبارتي وقال تتبعته وجمعت ووقع لي...لقد أقمت أتتبع هذه الخصائص عشرين سنة إلى أن زادت على الألف"⁽¹⁾.

ووظف ابن إسحاق النديم في موسوعته "الفهرست" ثلاث مصطلحات للدلالة على السرقات العلمية وهي: انتحله، ادعاه، سلخه. وقد استوقفني المصطلح الأخير الذي وظفه النديم (سلخه) الذي يدل على بشاعة هذا الفعل وشناعته، والسلخ في اللغة: كشط الإهاب عن ذبّه⁽²⁾.

قال النديم في ترجمة أحمد بن محمد بن الفقيه الهمداني (كان حيا سنة 367هـ): "له من الكتب كتاب (البلدان) نحو ألف ورقة، أخذه من كتب الناس، وسلخ كتاب الجيهاني"⁽³⁾ والجيهاني هذا هو صاحب كتاب (المسالك والممالك). والحقيقة أن الكتب التراثية المفردة في السرقات العلمية والأدبية كثيرة، وقد غطت جميع العصور بداية بالعصر الجاهلي والإسلامي والأموي إلى العصر العباسي...ومن المؤلفين لتلك الكتب من كان ينسب إلى العناوين المنتحلة أو الأشعار المسروقة عند الترجمة للمصنفين، لأن ظاهرة الانتحال كانت معروفة وشائعة في كل العلوم والفنون، وعلى سبيل التمثيل سوف أذكر نماذجاً عن تلك الكتب التي كان شغلها الشاغل فضح المنتحلين ورد البضاعة إلى أصحابها.

⁽¹⁾ الفارق بين المصنف والسارق، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تح. هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1998م، ص33.

⁽²⁾ لسان العرب، مج3، ابن منظور الإفريقي المصري (711هـ)، دار صادر، بيروت، ص34. مادة (سلخ).

⁽³⁾ الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، محمد بن إسحاق المشهور بالنديم، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1971، 1/171.

فقد أورد ابن سلام الجمحي (232هـ) في كتابه (طبقات فحول الشعراء) قسما من سرقات الشعراء أثناء تراجهم، وبحثه في هذه القضية يتفق مع منهجه في تحقيق نسبة الأشعار إلى أصولها وتصحيح رواياتها كونه مؤرخا أدبيا امتاز بالأمانة العلمية في رواية ما يتعلق بشعراء طبقاته. أما الدراسات التي بدأت تأخذ منحى التخصص في قضية السرقات الأدبية فقد تمثلت بكتاب (سرقات الكميت من القرآن وغيره) لابن كناسة (207هـ) وهو كتاب مفقود كما ذكر النديم⁽¹⁾.

ومن أعلام المغرب الأوسط الذين الذي نحى منحى ابن سلام الجمحي وابن قتيبة (276هـ)، في كتابه (الشعر والشعراء)، الأديب والشاعر والناقد ابن رشيق القيرواني (456هـ) — وليد مدينة لمسيلة الجزائرية — من علماء القرنين الرابع والخامس الهجريين. من خلال كتابه (العمدة). فقد كان من أكثر الذين واكبوا موضوع السرقات الشعرية بعلمية منقطعة النظير، فهو يضع النص الشعري موضع التحليل والمطابقة والتعريف والنظر إلى بيئته وموقع الشاعر بين الجماعة وظروف النصوص، ووضع أسماء ومسميات بغرض إعادة إنتاج النصوص وتركيب بنائها الفني؛ أما مسميات السرقات الشعرية أو الإنتحالات فهي كثيرة في عمدة ابن رشيق بحسب اللفظ والمعنى كما ورد عنده منها المواردة والمرافدة والالتقاط والتلفيق والاجتذاب والإغارة والاعتصاب⁽²⁾.

⁽³⁾ سرقات المتنبي في النقد العربي القديم، ملكه علي كاظم الحداد، رسالة ماجستير، إشراف د. نصيرة أحمد حمزة، 2002م،

ولقد حاول بعض العلماء حماية ممتلكاتهم الفكرية لعدم وجود حقوق ملكية يعاقب عليها القانون كما هو الحال اليوم، فلجأ بعضهم إلى التحايل على المنتحلين، فالجاحظ كان يؤلف كتباً ركيكة وينسبها إلى غيره من جهابذة العلم والأدب المتقدمين، ثم ينتظر ردة فعل المنتحلين الذين كانوا ينتقدون مؤلفاته أو يسطون عليها، فيبادرون إلى تلك المؤلفات المنحولة على يد الجاحظ فيقتنوها ويحتفون بها بمدارستها وتعليمها لطلابهم، وكان الجاحظ أيضاً يعمد إلى إعجام كتبه فيخفي أنه ألفها ويشها في الأسواق فتلقى رواجاً كبيراً، ذلك أنه لو أفصح عن تأليفه لها لتقاذفها المنتحلون بالنقد، أو نسبوها لأنفسهم انتحالاً وزوراً⁽¹⁾. ومن العلماء من سلم الأمر لله، فكانوا يهنون مخطوطاتهم بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾.

2- أسباب السرقات الفكرية قديماً:

لا يمكن لنا نحصر أسباب ودوافع السرقات الأدبية والعلمية عند المنتحلين وذلك لتعدد مشاربها، لكن يمكن أن نجعلها تحت دافعين أساسيين، دافع أخلاقي نفسي، ودافع مادي كسبي.

أما الأولى فتندرج تحته النوازع البشرية التي لا تخلو منها أي طبقة من طبقات المجتمع، وأهمها ظاهري الحسد والغيرة حيث كان من المنتحلين من يسعى إلى تشويه سمعة وصورة مصنف ذاع صيته بين الناس وبلغ مبلغاً مريحاً من النجاح. فيعمدون إلى تزيف ما ينقلونه من كتبه قبل إذاعته بين الناس، حسداً وغيرة. أو يعمدون إلى تأليف مصنف رديء وينسبونه إلى من اشتهر بالمصنفات الحسان طعناً في سمعته.

⁽²⁾ رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، 351.

⁽³⁾ سورة البقرة: الآية: 181.

وحسبنا هنا أن نذكر واحدا من مشاهير العلماء ممن ابتلي بخصوم حسدوه وسعوا إلى إفساد مؤلفاته، وهو الأديب والعالم المعتزلي أبو عمرو الجاحظ (255هـ)، ففي رسالته (فصل ما بين العداوة والحسد) وهي من نوادر رسالته يشتكي من أولئك المتطفلين على مؤلفاته الساعين إلى إفسادها يقول: "إنه لم يخل زمن من الأزمان فيما مضى من القرون الذاهبة إلا وفيه علماء محقون... ولهم حساد معارضون من أهل زمانهم في تلك العلوم والكتب، منتحلة يدعون مثل دعاويهم، قد وسموا أنفسهم بسمات الباطل، وتسموا بأسماء العلم على الجواز من غير حقيقة... يحتذون أمثلة المحقنين في زيههم وهديبهم، ويقتفون آثارهم في ألفاظهم وأحاديثهم، وفي حركاتهم وإشاراتهم، ليُنسبوا إليهم ويحلوا محلهم... وحمل المدعية للعلم المزور الحسد على يمت العلماء المحقنين وعَضَّهِم والطعن عليهم... ولا يخل زمن من الأزمنة من هذه الطبقة ولا يخلو. وهلاك من هلك من الأمم فيما سلف بحب الرئاسة. وكذلك من يهلك إلى انقضاء الدهر بحب الرئاسة⁽¹⁾ .

ومن المؤلفين الذي نحلو كتبنا ليست من تأليفهم حجة الإسلام العلامة أبي حامد الغزالي (505هـ)، حيث نسب إليه زورا كتاب: (المضنون به على غير أهله). قال السبكي في (طبقات الشافعية) نقلا عن ابن الصلاح أنه قال أن كتاب (المضنون) المنسوب _أي الغزالي_ معاذ الله أن يكون له، وبين سبب كونه مختلعا، موضوعا عليه. اهـ. والأمر كما قال، وقد اشتمل (المضنون) على التصريح بقدم العالم، ونفي العلم القديم بالجزئيات، ونفي الصفات، وكل واحدة من هذه يكفر الغزالي فائلها، هو وأهل السنة أجمعون، وكيف يُتصور أنه يقولها⁽²⁾. والظاهر أن غاية المنتحل هنا الترويج لمعتقد ديني فاسد على حساب علم من أعلام أهل السنة والجماعة.

(1) رسائل الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص340.

(2) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ)، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، 1964م، 257/6.

ويبدو أن العجز والكسل الفكري أيضا كان حائلا أمام المنتحلين لمجارات من كنوا لهم الحسد ومقارعتهم، فعندما عجزوا عن تأليف مؤلفات جلييلة بسبب قلة بضاعتهم وندرة زادهم في العلوم والفنون، سعوا تشويه ما أحسنه غيرهم... وربما ساعدتهم في ذلك عدم ظهور الطباعة وسهولة انتشار الخطأ في المخطوطات المنسوخة في دكاكين الوراقين.

وكان طلب الشهرة أو المال من الدوافع القوية التي سعى وراءها المنتحلون، خاصة إذ ما تعلق الأمر بمن بلغت شهرته الآفاق من العلماء أو الشعراء المرموقين. فيعمدون إلى تأليف كتب رديئة وتوقيعها بأسماء المشاهير من العلماء وأرباب الفنون. لكن ما يفتأ أولئك المتطفلون أن يفضح أمرهم، ويشهر بهم بين العام والخاص. وفي التراث العربي الكثير من النماذج أفردت لها مصنفات كما أشرنا سالفا.

ومن الروايات الطريفة ما أورده ياقوت الحموي في (معجم الأدباء) مترجما يحيى بن أبي طي الحلبي: "أكثر تصانيفه قطع فيها الطريق وأخاف السبيل، يأخذ كتابا قد اتعب العلماء فيه خواطرهم، ويقدم فيه ويؤخر، ويزيد قليلا أو يختصر". قال: "كلمته في ذلك، فقال لي: هذه التصانيف إنما أعتمدها لآكل بها خبزا"⁽¹⁾.

أشير هنا إلى أمرين مهمين: الأول، أن الانتحال أو النحلة لم تكن دائما رغبة متعمدة في سطو أحدهم على كتب وأفكار غيره، وإنما هناك سبب آخر متمثل في الظروف السيئة للضبط البيبلوجرافي للإنتاج الفكري آنذاك وصعوبة الاتصال ومشاكله، أدت إلى الخلط بين الكتب والمؤلفين عن غير قصد، وذلك بسبب عدم الفهم وقصور المعرفة، وأكثر من هذا تشابه عناوين الكتب مما يؤدي إلى نسبة كتاب ما إلى غير مؤلفه، ووضع اسم مؤلف على غير كتابه⁽²⁾.

(1) نقلا عن مقدمة المحقق، البارقي في قطع يد السارق جلال الدين السيوطي، ص. 60.

(2) نقلا عن مقدمة المحقق، البارقي في قطع يد السارق جلال الدين السيوطي، ص. 60.

الأمر الثاني الذي أشير إليه هنا أنه وبسبب الغيرة والحسد كان من الممكن أن يتهم بعض المؤلفين زورا وبهتاناً بأنهم انتحلوا أعمالاً ليست لهم وهم من هذه التهمة أبرياء، كما حدث مع العلامة أحمد بن عمار المهدوي المغربي المتوفى سنة (440هـ) فقد قيل أنه ألف كتباً كثيرة النفع مثل كتاب (التفصيل) وهو كتاب كبير في التفسير، ولما ظهر هذا الكتاب في الأندلس قيل لمتولي الجهة التي نزل بها من الأندلس ليس الكتاب من تأليفه، وإذا أردت البينة فخذ الكتاب إليك واطلب منه تأليف غيره، ففعل ذلك وطلب غيره، فألف له التحصيل وهو كالمختصر منه⁽¹⁾.

3- مناهج العلماء المسلمين في النقل والتوثيق:

إن علماء الإسلام قديماً قد قدموا صورة مشرفة عن الأمانة العلمية واعتبروها خصلة من الخصال التي يجب على طالب العلم المبتدئ أن يتحلى بها فضلاً عن العالم المنتهي، الذي لا يمكن أن يحصل له شرف العلم وغايته ما لم يكن أميناً ثقة في نقله، منصفاً لغيره وإن خالفوه في رأيه واجتهاده. وتتحقق الأمانة العلمية بحسب العلماء المسلمين، إذا تحقق أمران وهما:

أ- **الأمانة في الفهم:** مما لا شك فيه أن سوء فهم العلم خيانة للأمانة العلمية، وتأتي نتيجة ضعف الملكة، وقلة البضاعة العلمية، وحمل كلام العلماء على معان فاسدة وسوء ظن بهم، واتباع للأهواء والجهل بمصطلحاتهم ومراميهم، وعدم أخذ الفن عن أربابه. فيشرح الأقوال بصورة فاسدة، ويستشهد بها في غير محلها، وكل ذلك من الخيانة العلمية، سواء كانت مقصودة أو كانت عن جهل⁽²⁾.

(1) الكتب والمكتبات في العصور الوسطى، شعبان عبد العزيز خليفة، ص. 141.

(2) المرجع السابق، ص. 148.

ولنضرب هنا مثلاً عن وجه مشرق لعالم مسلم بلغت شهرته الآفاق وهو العلامة أبي حامد الغزالي: الذي اتخذ لنفسه منهجاً رصيناً مكنه من تقصي الحقيقة التي أنشدها بكل أمانة علمية، فعندما قرر أن يبحث عن الحقيقة لم يكن يكتفي بما يُقال عن الفرق السائدة في عصره، فقرر أن يفهم مذاهبهم من كتبهم وشيوخهم دون واسطة بينهم وبأقصى درجات التثبت. إلى درجة أنه تفوق على أرباب ذلك المذهب في علومهم. يقول في كتابه (المنقذ من الضلال): "ثم إني ابتدأت بعد الفراغ من علم الكلام بعلم الفلسفة، وعلمت يقيناً أنه لا يقف على فساد نوع من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم، حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك، ثم يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم من غور وغائلة. تكلم ذاك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساد حقاً"⁽¹⁾.

ب- الأمانة في النقل: كان العلماء المسلمون يشددون على ضرورة الأمانة والدقة في النقل وعزوا المنقول إلى أهله دون تحرج، ولم يقتصر هذا على علماء مغمورين وإنما كان ذلك السمة العامة لكتابات العلماء باختلاف مراتبهم وتفاوت علومهم. فالإفصاح عن المصادر شرف يُحمد عليه العالم متى التزم به.

من ذلك ما أورده ابن الأثير في مقدمة كتابه (الكامل)، بعد أن ذكر سبب تأليفه: "ولا أقولُ إني أتيتُ على جميع الحوادث المتعلقة بالتاريخ؛ فإنَّ من هو بالموصل لا بد أن يشدَّ عنه ما هو بأقصى الشرق والغرب، ولكن أقول: إني قد جمعت في كتابي هذا ما لم يجتمع في كتاب واحد، ومن تأمله علم صحَّة ذلك. فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنَّفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوَّل عند الكافة عليه، والمرجوع عند الاختلاف إليه،

⁽¹⁾ مقال: الأمانة العلمية بين الضوابط وورع العالم الرباني، محمود المصري، مجلة البحث العلمي للعلوم البشرية والاجتماع، جامعة السلطان محمد الفاتح. ع. 4، 2014م.

⁽²⁾ المنقذ من الضلال، أبي حامد الغزالي (505هـ)، تحقيق محمود بيحجو، دار التقوى، دار الفتح، دمشق، 1992م، ط2، ص. 41.

فأخذت ما فيه من جميع تراجمه، لم أُحلّ بترجمة واحدة منها، وقد ذكر هو في أكثر الحوادث روايات ذوات عدد، كل رواية منها مثل التي قبلها أو أقل منها، وربما زاد الشيء اليسير أو نقصه، فقصدتُ أتمّ الروايات، فنقلتها وأضفت إليها من غيرها ما ليس فيها، وأودعت كل شيء مكانه، فجاء جميع ما في تلك الحادثة على اختلاف طرقها سياقاً واحداً على ما تراه. فلما فرغتُ منه وأخذتُ غيره من التواريخ المشهورة فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعتُ كل شيء منها موضعه⁽¹⁾.

أما علماء الحديث والفقه فقد كانا يستندان في الدرجة الأولى على الدقة والأمانة في ذكر المصدر المأخوذ منه، لأن الأسانيد هي جزء من مادة البحث. وكل علم له علاقة مباشرة بمهذبن العلمين... تأثر إلى حد بعيد بالأسلوب المتبع في درسهما ومعالجتهما. مثال ذلك كتب التراجم التي نشأت بدافع تدعيم علمي الحديث والفقه، أو في عون المحدث والفقيه، فإن أصحابها كانوا يعنون عناية خاصة بذكر المصادر التي يأخذون عنها⁽²⁾.

وليس الكتب والمصنفات وحدها ما كان يعزى إليها، وإنما كان المؤلفون يشيرون إلى ما سمعوه عن مشايخهم أو من جالسوه من أقرانهم، وعندما يتعلق الأمر بأمر خابروه وعایشوه فإنهم يشيرون إلى ذلك.

فهذا المقرئ (845هـ) في كتابه (المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار): يشير إلى مصادره الثلاثة التي اعتمد عليها في خطط مصر وهي النقل عن الدواوين، والرواية عن المشايخ، والمشاهدات الخاصة. يقول: "فأما النقل من دواوين العلماء التي صنفوها في أنواع العلوم، فإني أعزو كل نقل إلى الكتاب الذي نقلت منه، لأخلص من عهده وأبرأ من جريرته، فكثير مما ضمني وإياه العصر واشتمل علينا المصر، صار لقلة إشرافه على العلوم، وقصور باعه في معرفة علوم التاريخ وجهل مقالات الناس، يهجم بالإنكار على ما لا يعرفه،

(1) الكامل في التاريخ، علي بن محمد بن محمد ابن الأثير (630هـ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1987م، ج1، ص6-7.

(2) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، فرانز روزنتال، ترجمة أنيس فريجة، دار الثقافة، بيروت، مؤسسة فرنكلين، نيويورك، 1961م، ص115..

ولو أنصف لعلم العجز من قبله. وليس ما تضمنه هذا الكتاب، من العلم الذي يقطع عليه، ولا يحتاج في الشريعة إليه. وحسب العالم أن يعلم ما قيل في ذلك ويقف عليه. وأما الرواية عمن أدركت من الجلة والمشايخ، فإني - في الغالب والأكثر - أصرح باسم من حدثني إلا ألا يحتاج إلى تعيينه، أو أكون قد أنسيته وقل ما يتفق مثل ذلك⁽¹⁾.

ولكن يحسن بنا أن نذكر أن علماء المسلمين لم يتبعوا عند ذكرهم المصادر التي كانوا يأخذون عنها، أسلوبا علميا واضحا. فإنهم إذا رجعوا إلى مصدر ما مرات عديدة في الكتاب الذي يؤلفونه، كانوا يشيرون إلى المصدر هذا مرات عديدة أو مرة واحدة، ولكنهم كانوا يشعرون أنه من الجائز إغفال ذكر المصدر في بعض الحالات، بالرغم من أن أولئك العلماء كانوا يصرون على وجوب ذكر المصدر وإعطاء الفضل لأصحابه، وقد كان هذا التقليد فاشيا بين العلماء قبل ظهور الطباعة ظن منهم أن القارئ الفطن يستطيع تمييز أسلوب الكاتب عن أسلوب المقتبس عنه. لا سيما وأن القارئ يجب أن يكون قد تعرف إلى أسلوب صاحب المصدر بعد أن يكون قد قرأ هذه المقتبسات في مختلف أوراق الكتاب. وفضلا عن هذا فإنهم كانوا يشعرون أن ترداد ذكر المصدر الواحد أخذوا عنه يبعث الضجر والملل ويجعل القارئ يسيء الظن في معرفة العالم وحسن أسلوبه⁽²⁾.

وكان المؤلفون يحرصون على ذكر مصادرهم يشعرون بأنهم قاموا بما عليهم، لان العهدة في صحة الخبر أو كذبه تقع الآن على كاهل صاحب المصدر، وفي أحيان كثيرة لم يعد العلماء يعتبرون عبارة (والله أعلم) تعبيرا مرضيا عن التحفظ أو عدم الجزم في الرأي. ولكن بالرغم من أنهم أخذوا يستعملون عبارات أخرى أكثر إسهابا للتعبير عن تحفظهم فإن عبارة (والله أعلم) ظلت شائعة الاستعمال⁽³⁾.

(1) المواظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (845هـ)، تحقيق محمد زينهم مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997م، 10/1.

(2) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، فرانز روزنتال، ص 121..

(1) المرجع نفسه، ص 117.

وقبل أن أغادر الحديث عن أمانة علماء الإسلام في النقل ودقتهم في عزو المنقول إلى مصادره، يجب الإشارة إلى نقطة في بالغ الأهمية، وهي أن جل علماء الإسلام كانوا بنفس الدقة والأمانة عند النقل أو الحديث عن من خالفهم في الملة والعقيدة، وكانوا يتناولون مقولاتهم بنفس القوة التي يسردون بها حججهم، وخير مثال أضربه هنا، العالم الرحالة والفيلسوف الجغرافي أبي الريحان البيروني (440هـ)، الذي عاش في الهند أربعين سنة وألف كتابا مشهورا لمعرفة وفهم عقائد الهند، وشرائعهم وعاداتهم في أنكحتهم وأطعمتهم وأعيادهم، ونظم حياتهم، ولغاتهم. أسماه (في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة). واستهل كتابه هذا بقاعدة دلت على أمانته العلمية في الفهم والنقل دون تزييف أو تحريف. يقول: "إنما صدق قول القائل، ليس الخبر كالعيان، لأن العيان هو إدراك عين الناظر عن المنظور إليه في زمان وجوده وفي مكان حصوله"⁽¹⁾.

وينقل ابن أبي أصيبعة (668هـ) الطيب والمؤرخ مسلم، صاحب كتاب (عيون الأنباء في طبقات الأطباء) أن معلمه كان يفوق معاصريه وذلك لدقته وأمانته في النقل عن جالينوس... فإنه كان ينقل فقرات عديدة نقلا حرفيا. وكان ابن أبي أصيبعة متيقنا من دقته وأمانته لأنه قابل المنقول بالأصل الذي نقل منه. يقول: "وربما كان في بعض الوقت كان يذكر شيئا من كلام جالينوس ويقول: هذا ذكره جالينوس في كذا وكذا ورقة من المقالة الفلانية من كتاب جالينوس ويسميه ويعني به النسخة التي عنده، وذلك لكثرة مطالعته إياها وأنسه بها"⁽²⁾.

(1) في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني (440هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، 1958م، ص1.

(2) مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، فرانتروزنتال، ص. 106-107.

هذا حال علماء المسلمين مع مخالفينهم من أصحاب الملل والأخرى، لكن إذا تأملنا حال الغرب اليوم وجدناه قد أبجس علماءنا جهودهم ودورهم في نهضتهم، إلا ما نذر من المنصفين منهم. فقد سجل التاريخ سرقات علمية وابتكارات غيرت وجه الإنسانية كان الفضل في اكتشافها لعلماء المسلمين، لكن من غير وجه حق نسبت إلى غيرهم من العلماء المتأخرين الغرب.

فقد دون ابن النفيس في القرن السابع الهجري للدورة الدموية الصغرى في كتابه (شرح تشريح القانون)، وقد نُسب ذلك زورا إلى الطبيب البريطاني وليام هارفي، بعد أكثر من ثلاثة قرون. وهارفي كان قد أخذ ذلك عمّن ترجم أجزاء من كتاب ابن النفيس، وهو المسمى سيرفيتوس، ومقارنة المتين وُجد أن الترجمة كانت حرفية من كتاب ابن النفيس. ومثال ذلك أيضا سرقات روجر بيكون الحرفية المشهورة من كتاب المناظر لابن الهيثم⁽¹⁾ وغيرها من النماذج والأمثلة التي يضيق المقام لذكرها.

(3) الأمانة العلمية بين الضوابط وورع العالم الرباني، محمود المصري، ص. 60.

الخلاصة:

إن علماء الإسلام والمجتهدين فيهم من المصنفين، قد تحروا بالغ الدقة في عزو العلم إلى مصادرهم، واتصفوا بالأمانة العلمية كما يقتضيه عصرهم، ودعوا إلى ذلك ووقفوا في وجه كل منتحل، وكشفوا عوراتهم بمؤلفات لا تزال شاهدة على أسماء أولئك المنتحلين، الذين لم يجدوا سبيلا إلى تحقيق مآربهم سوى الاقتيات على نتاج الآخرين، ولم يفرق علماء الإسلام ولم يتحرجوا في الإشارة وتوثيق النقل عن خصومهم، أو عمن يخالفهم في الملة والدين، وإنما كان شعارهم (رد الأمانة إلى أهلها) من دون طلب شهرة، أو رغبة في منصب، أو علو قدر بوجه حق. وخير دليل على إخلاصهم وأمانتهم تلك الألوف المؤلفة من كتبهم ومصنفاتهم وإنجازاتهم المصنوفة في مكاتب العالم شرقا وغربا.

المصادر والمراجع:

• القرآن الكريم.

- 01- ابن منظور الإفريقي المصري (711هـ)، لسان العرب، مج3، بيروت، دار صادر، (د.ت.).
- 02- أبو الريحان محمد بن أحمد البيروني (440هـ)، في تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة، حيدر آباد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، 1958م.
- 03- أبو عثمان عمرو بن بحر، رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، (د.ت.).
- 04- أبي حامد الغزالي (505هـ)، المنقذ من الضلال، تحقيق محمود بيجو، دار التقوى، ط.2، دمشق، دار الفتح، 1992م.
- 05- أحمد بن حنبل (241هـ)، مسند الإمام، تح. شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط.1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1998م.
- 06- تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (771هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، محمود الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، 1964م.
- 07- تقي الدين أحمد بن علي المقرئ (845هـ)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تحقيق محمد زينهم، ج.1، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1997م.
- 08- جلال الدين السيوطي (911هـ)، البارقي قطع يد السارق، تحقيق عبد الحليم الأنيس، ط.2، دبي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 2016م.
- 09- جلال الدين السيوطي (911هـ)، الفارق بين المصنف والسارق، تحقيق هلال ناجي، ط.1، بيروت، عالم الكتب، 1998م.
- 10- شعبان عبد العزيز خليفة، الكتب والمكتبات في العصور الوسطى، ط.3، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

- 11- علي بن محمد بن محمد ابن الأثير (630هـ)، الكامل في التاريخ، تحقيق أبو الفداء عبد الله القاضي، ج.1، ط.1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م .
- 12- فرانتروزنتال، مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريجة، بيروت-نيويورك، دار الثقافة- مؤسسة فرنكلين، 1961م،
- 13- محمد بن إسحاق المشهور بالنديم، الفهرست في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، 1971.
- 14- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري أبو الحسين (261هـ)، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط.1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1991م

الرسائل العلمية:

- 15- ملكه علي كاظم الحداد، سرقات المتنبي في النقد العربي القديم، رسالة ماجستير، إشراف د.نصيرة أحمد حمزة، 2002م.

المقالات:

- 16- محمود المصري، الأمانة العلمية بين الضوابط وورع العالم الرباني، مجلة البحث العلمي للعلوم البشرية والمجتمع، جامعة السلطان محمد الفاتح. العدد4، 2014م.

المواقع الإلكترونية:

17-<http://www.fikr.com/article>